(شاهد)

الأزمة اللبنانية الحالية

وتأثيرها على واقع اللاجئين الفلسطينيين

"دراسة حقوقية"

أرقام وإحصائيات صادمة

شباط 2020

ملخص تنفيذي

انطلاقاً من عملها الحقوقي القائم على متابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان متابعة حثيثة مع الجهات المعنية، واعتماداً على معايير المهنية الحقوقية، ورصداً لانعاكسات الأزمة الاقتصادية على حياة اللاجئين الفلسطينيين فقد قامت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان بإجراء دراسة حقوقية شاملة. وقد استغرق العمل لإنجازها شهرين من العمل الدؤوب.

وقد تضمنت الدراسة عدة محاور أهمها رصد أهم المؤشرات الرقمية للأزمة الاقتصادية في لبنان وانعكاسها على اللاجئين الفلسطينيين.كما تناولت في محور خاص دور وكالة الأونروا في مواجهة الأزمة الحالية من خلال مقابلات مع جهات مسؤولة. وتضمنت الدراسة أيضا محوراً يرصد أبرز المحاولات التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني،وأفردت الدراسة محوراً خاصاً لمعرفة آراء اللاجئين الفلسطينين من خلال استبيان الكتروني. وخلصت الدراسة بجملة من الخلاصات والتوصيات.

وبحسب الدراسة فإن الدولة تنظر إلى الإنسان الفلسطيني كونه أجنبي من نوع خاص وليس أجنبي يعامل بمبدأ المعاملة بالمثل، أو لاجئ يخضع لقواعد دولية أو إنسان تنطبق عليه قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان مما يجعل حياة اللاجئ الفلسطيني في لبنان أكثر سوءاً.

وأجرت الدراسة مقارنة بين الأرقام والإحصاءات التي أوردتها وكالة الأونروا في تقارير لها بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت وبين الواقع الحالي، حيث عرضت الدراسة أرقاماً وإحصاءات حديثة صادرة عن منظمات دولية متعلقة بالوضع الاقتصادي في لبنان. تبين أن ثمة حقائق صادمة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الفقر المدقع لدى الفلسطينيين المقيمين في لبنان يغطي برنامج الإغاثة في قسم الشؤون الاجتماعية 15% فقط من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بواقع 30 دولار لكل فرد شهرياً، كما توقف برنامج المنح الجامعية لدى الأونروا بشكل نهائي ومفاجئ خلال العام 2018.

وعن انعكاس الأزمة الاقتصادية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقد رصدت الدراسة فصل مئات العمال الفلسطينيين من أعمالهم، مع الإشارة إلى أنّ 65% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عاطلون عن العمل أساسا. علماً أن نسبة 98.2% من العاملين لا يحصلون على إجازة مرضية أو سنويه.

وعن أسعار السلع الأساسية واللحوم والخضار التي ارتفعت بين 40% و 60% فقد اظهرت الدراسة ضعف القدرة الشرائية لدى مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. علما أن نسبة 38% من فلسطينيي لبنان لا يتمتعون بالأمن الغذائي. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك أزمة بنوك تحول دون سحب المدخرات بشكل طبيعي.

وتضمنت الدراسة إجراء مقابلات مع مسؤولين في وكالة الأونروا والهلال الأحمر الفلسطيني وباحثين ومديري مؤسسات مجتمع مدني للوقوف عن قرب على تداعيات الأزمة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وخلصت المقابلات إلى أن ثمة مشكلة حقيقية وخطيرة يواجهها اللاجئيون الفلسطينيون في لبنان ناتجة عن أسباب تراكمية وأخرى مرتبطة بالأزمة الاقتصادية الراهنة، حيث طالب الجميع بضرورة إعلان حالة الطوارئ كي لا تتفاقم الأزمة أكثر مما هي عليه.

كما رصدت الدراسة أبرز الحراكات المجتمعية التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. وبحسب الدراسة فإنه وعلى الرغم من أهمية هذه الحراكات، إلا أنها كما يبدو فهي عاجزة عن معالجة الأزمة بشكل حقيقي وفعال، لكنها تبقى موضع تقدير خصوصا في ظل الظروف الحالية. ولحظت الدراسة عدم تسجيل أي برنامج إغاثي أو تنموي شامل قامت به منظمة الأونروا أو منظمات دولية أخرى.

كما تضمنت الدراسة محوراً خاصاً بآراء لاجئين فلسطينيين استطلعتهم الدراسة من خلال استبيان إلكتروني مؤلف من 27 سؤال للاطلاع عن قرب على آثار الأزمة السياسية والاقتصادية اللبنانية ومدى انعكاسها على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. استغرقت مرحلة العمل الميداني 15 يوماً، حيث استُجوب 319 شخصاً من داخل وخارج المخيمات والتجمعات الفلسطينية من مختلف محافظات لبنان. والتقت الأرقام الصادرة عن الاستطلاع بالأرقام والحقائق والتقارير الدولية.

وأظهرت الدراسة أن 36% من الفئة المستطلعة عاطلة عن العمل، بينما 34% منهم يعملون بين أعمال حرة وأعمال زراعية، كما أشارت الدراسة إلى أن 10% من المستطلعين يعملون في مؤسسات المجتمع المدني، وتوزعت النسب المتبقية على أعمال مختلفة.

وحول دخل الأسر الفلسطينية فقد بينت النتائج أن 49% من الأسر يبلغ دخلها الشهري أقل من 500.000 ل.ل وهو دون الحد الأدنى للأجور، هذا يعني أن العائلات الفلسطينية عاجزة حقاً عن تغطية المصاريف الأساسية.

وعن انعكاس الأزمة الحالية فقد أظهرت الدراسة أن 34.2% من المعيلين للأسرة أوقفوا عن العمل بالمقابل فإن نسبة 47.6% منهم يعملون بشكل جزئي بينما 18.2% منهم مستمرون بعملهم بشكل طبيعي وهي نسبة متدنية بطبيعة الحال.

تعيش نسبة 19% من الأسر في حالة فقر مدقع في حين أن نسبة 53.3% تعيش في حالة فقر.
وبحسب الدراسة فإن أبرز الاحتياجات الحالية للاجئين الفلسطينين في لبنان تتراوح بين توفير فرص عمل كريمة وبين ضرورة تقديم مساعدات غذائية طارئة ومتواصلة.

وعن القدرة على توفير فاتورة العلاج الصحي فقد أكد 72.4% من اللاجئين المستعطلعين على عدم قدرتهم على دفع فارق الفاتورة العلاجية وفق النظام المعمول به في الأونروا العلاجي. علما أن الدراسة أظهرت أن نسبة 55% من الفئة المستطلعة تعاني من أمراض مزمنة.

وعن الجهات المسؤولة عن معالجة هذه الأزمة فقد أكد 64.1% من اللاجئين المستطلعين أن الاونروا ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية الأخرى والدولة اللبنانية كلهم مجتمعين يتحملون المسؤولية تجاه اللاجئين في حين حصر نسبة 26% من اللاجئين المسؤولية في وكالة الاونروا منفردة.

وقد خلصت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها:

1. ضرورة إعلان الأونروا حالة الطوارئ للتعامل مع ارتدادات الأوضاع الجارية ودعوة الجهات المانحة لتقديم معونات طارئة للاجئين.
2. دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى انشاء صندوق للتكافل الاجتماعي على غرار "صندوق مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى".
3. دعوة الحكومة اللبنانية الى تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام وتخفيف الإجراءات والقيود على العامل الفلسطيني، بشكل خاص.
4. العمل على تشكيل لجنة اقتصادية فلسطينية مؤلفة من مختصين ورجال أعمال في لبنان مهتمة بتحسين اوضاع اللاجئين الفلسطينيين.

شباط 2020